BM-Publisher

جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد

مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

موقع المجلة : www.muthjaes.net

تقييم فاعلية الرقابة الداخلية لنظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH)

دراسة استطلاعية في مصرفي الرافدين والرشيد

ميثاق هادي هاشم [a*] ، خولة حسين حمدان [b]

a ديوان الرقابة المالية الاتحادي

b المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - بغداد

معلومات المقالة

تاريخ البحث

الاستلام : 2016/10/3

تاريخ التعديل : 2016/11/11

قبول النشر : 2016/12/26

متوفر على الأنترنيت : 2018/12/27

الكلمات المفتاحية :

الرقابة الداخلية

مقاصة الصكوك الالكترونية

التحويل الالكتروني

المخاطرة المصرفية الالكترونية

لجنة بازل

الملخص

إن استخدام النظم الالكترونية في القطاع المصرفي وبالخصوص نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) في عمليات التحويل الالكتروني للأموال والتي تتضمن تحويلات مالية عالية القيمة بين المصارف المشاركة بهذا النظام ، يتطلب استيفاء جميع مقررات لجنة بازل لإدارة المخاطر الصيرفة الالكترونية فضلا عن تنفيذ جميع المتطلبات التي وردت في أطار COBIT في ظل بيئة تقنية المعلومات لضمان التطبيق السليم والآمن في عملية التحويلات المالية التي تجري عن طريق نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) في مصرفي الرافدين والرشيد ، وانتهى البحث بمجموعة من الاستنتاجات كان أبرزها :-

- ✓ لا يوفر هذا النظام معالجة الالكترونية متكاملة وشاملة لجميع الوظائف التي تتطلبها اجراء عملية المقاصة من اجراء عمليات المطابقة والتسوية للصكوك الصادرة والواردة.
- ✓ عدم امتلاك المصارف عينة البحث (الرافدين والرشيد) نظام مصرفي شامل.
- ✓ عدم قيام قسم التدقيق الداخلي في المصارف عينة البحث (الرافدين والرشيد) بالمشاركة بعملية فحص وتدقيق المعاملات التي تجري من خلال نظام مقاصة الصكوك الالكترونية(ACH) .
- ✓ عدم استحداث شعبة ادارة المخاطر المصرفية الالكترونية بقسم ادارة المخاطر في مصارف عينة البحث (الرافدين والرشيد). وأهم التوصيات فكانت كما يلي :
- ✓ ضرورة ادخال التحديثات اللازمة والتي تمكن النظام من القيام بمعالجة الالكترونية متكاملة وشاملة لجميع الوظائف التي تتطلبها اجراء عملية المقاصة وبدون تدخل بشري.
- ✓ بذل الجهود لامتلاك المصارف عينة البحث (الرافدين والرشيد) نظام مصرفي شامل والذي من شأنه انجاز المعالجة الالكترونية للمعاملات التي تجري عن طريق نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) بصورة متكاملة .
- ✓ ضرورة قيام قسم التدقيق الداخلي في المصارف عينة البحث (الرافدين والرشيد) بالمشاركة بعملية فحص وتدقيق المعاملات التي تجري من خلال نظام مقاصة الصكوك الالكترونية(ACH) .
- ✓ ضرورة استحداث شعبة ادارة المخاطر المصرفية الالكترونية في قسم ادارة المخاطر بالمصارف عينة البحث (الرافدين والرشيد) تتولى مهام ادارة المخاطر المتعلقة بنظام مقاصة الصكوك الالكترونية.

© 2018 جامعة المثنى . جميع الحقوق محفوظة

Abstract

The use of electronic systems in the banking sector and in particular the Automated Clearing House System (ACH) in the electronic funds transfer operations, which include high-value financial transfers between the participating banks in this system, requires the fulfillment of all the decisions of the Basel Committee to manage the risks of electronic banking as well as on the implementation of all the requirements contained in the COBIT framework in light of the information technology environment to ensure proper and safe application in the process of financial transfers that take place through the clearing system of the electronic instruments (ACH) The search is over a set of conclusions, most notably: This system does not provide an integrated and comprehensive electronic processing of all the

* Corresponding author : G-mail addresses : drmethaqhadi@gmail.com.

© 2017 AL – Muthanna University . All rights reserved . DOI:10.18081/MJAES/2018-8/138-151 .

functions required by a clearing operation of corresponding operations of incoming and outgoing cheques. According to the conclusions, the research has formulated a set of recommendations.

المقدمة

يكتسب القطاع المصرفي اهمية كبيرة وذلك للدور الكبير الذي يضطلع به في بناء الاقتصاد الوطني لأي دولة كما يعد تطور الاداء المصرفي مؤشرا لتطور الاقتصاد الوطني ودليل عافيته وتقدمه. ومما لاشك فيه ان تطور الاعمال المصرفية المتمثلة بإدخال النظم الالكترونية في مختلف الانشطة المصرفية يعد ركنا اساسيا من الاركان المحددة لمستوى الاداء في المصارف وعاملا حاسما في تحقيق اهدافها ، وذلك لأهمية الدور الذي يمكن ان يلعبه نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالنهوض بواقع القطاع المصرفي العراقي لذلك شرعت المصارف المحلية الحكومية مؤخرا بتطبيق نظام مقاصة الصكوك الالكترونية ، حيث تكمن اهمية البحث في فحص مدى التزام المصارف عينة البحث في تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالأنظمة الالكترونية في مجال الصناعة المصرفية ولاسيما في استخدام نظام مقاصة الصكوك الالكترونية في الحد من مخاطر النظام بغية انجاز الاعمال المصرفية بما ينعكس ايجابا على جودة الخدمة المصرفية المقدمة الى الزبائن، تم تقسيم البحث الى خمسة فصول تناول الفصل الأول منهجية البحث الذي تناول مشكلة وأهمية واهداف وفرضيات وعينة الدراسة ، أما الفصل الثاني فتناول نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) في حين تناول المبحث الثاني الرقابة على نظم المعلومات الالكترونية ، اما الفصل الثالث فتمثل

بالجانب التطبيقي للبحث والذي تناول الملاحظات الناتجة عن فحص نظام مقاصة الصكوك الالكترونية(ACH) ، في حين تناول الفصل الخامس الاستنتاجات والتوصيات إذ تناول المبحث الاول خلاصة للاستنتاجات التي توصل اليها الباحثان ، والمبحث الثاني يضم التوصيات التي توصل اليها الباحثان.

منهجية البحث

يتناول هذا المبحث منهجية البحث التي تستند إلى إطار البحث العلمي مُتضمنة مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفرضياته فضلا عن منهج البحث، وعلى النحو التالي :

مشكلة البحث

تتجسد مشكلة البحث بأن عدم استيفاء جميع مقررات لجنة بازل لإدارة المخاطر الصيرفة الالكترونية فضلا عن تنفيذ جميع المتطلبات التي وردت في أطار COBIT في ظل بيئة تقنية المعلومات يؤدي الى حدوث حالات تلاعب في اجراء التحويلات المالية بين المصارف المشاركة بهذا النظام.

اهداف البحث

يهدف البحث الى بيان أثر مقررات لجنة بازل لإدارة المخاطر المصرفية ومتطلبات اطار COBIT في ظل بيئة تقنية المعلومات في الحد من مخاطر النظام لتي تنجم عن التطبيق وبالتالي تأمين اجراء تحويلات مالية بين المصارف المشاركة بكفاءة وفاعلية ومؤمنه بشكل تام.

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في فحص مدى التزام المصارف العراقية في تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالأنظمة الالكترونية في مجال الصناعة المصرفية ولاسيما في استخدام نظام مقاصة الصكوك الالكترونية في الحد من مخاطر النظام بغية انجاز الاعمال المصرفية بما ينعكس ايجابا على جودة الخدمة المصرفية المقدمة الى الزبائن.

فرضية البحث

تستند فرضية البحث على فرضية مفادها ان استيفاء مقررات لجنة بازل لإدارة المخاطر الصيرفة الالكترونية فضلا عن تنفيذ متطلبات أطار COBIT يؤدي الى الحد من مخاطر النظام ".

أسلوب البحث

تحقيقا للأهداف المتواخاه من البحث أستند على المنهاج الأتية :-

- ✓ المنهج الاستقرائي عبر الاعتماد على الدراسات السابقة والأدبيات التي تناولت موضوع الدراسة لأثراء الجانب النظري للبحث.
- ✓ المنهج الوصفي التحليلي في دارسة الواقع الفعلي لنظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) من خلال استعانة الباحث بالتعليمات والارشادات الصادرة من البنك المركزي العراقي والكشوفات الخاصة بالنظام في المصارف عينة البحث.

حدود البحث

- ✓ **الحدود المكانية :** مصرف الرشيد ومصرف الرافدين .
- ✓ **الحدود الزمانية :** نظام مقاصة الصكوك الالكترونية الخاصة بعينة البحث لسنوات هي (2013,2014,2015، 2016).

الاطار النظري

اولا : مفهوم نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH)

يمثل نظام مقاصة الصكوك الالكترونية قفزة نوعية في مجال التكنولوجيا المصرفية وسيؤدي تطبيقها الى تغيير جذري في طرق تنفيذ الاعمال في القطاع المصرفي، ويقصد بالمقاصة الالكترونية اجراء تقاص الصكوك بين المصارف عن طريق البنك المركزي بموجب صور الكترونية للصكوك وبدون ان يجري تبادل الصكوك فعليا بين المصارف .(الشعيبي، 2008: 373). والمقصود بالمقاصة الالكترونية هو اجراء تقاص الصكوك بين المصارف ، عن طريق البنك المركزي بموجب صور الالكترونية للصكوك وبدون ان يجري تبادل الصكوك بصورة فعلية بين المصارف، حيث ان الهدف الرئيسي من النظام هو تحويل عملية تقاص الصكوك من الطريقة اليدوية او الالية لتصبح الكترونية تعتمد صور الصكوك ما يعود على المودعين والمستفيدين من الصكوك بتحصيل قيمتها خلال فترة وجيزة بنفس يوم تقديم الصك، ليصبح الصك اداة دفع فورية شأنه في ذلك شأن الايداع النقدي في الحساب ،الامر الذي من شأنه ان ينعكس بأثار ايجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني والمواطن. (الحداد واخرون، 2012 :125) ، ويرى الباحثان ان نظام مقاصة الصكوك الالكترونية يمثل تطويع تقنية المعلومات واستثمارها في مجال الخدمات المصرفية عن طريق التعامل مع الصور الضوئية للصكوك الالكترونية بعد التعرف عليها وقراءتها عبر جهاز قارئ الصكوك وارسالها عن طريق الانترنت، فيما بين المصارف المشاركة بالنظام تحت رعاية ورقابة البنك المركزي العراقي والاستغناء عن التعامل المادي مع صكوك المقاصة العادية في اجراء عمليات السحب والايداع بين فروع المصارف الاعضاء في غرفة المقاصة.

ثانيا : فوائد نظام مقاصة الصكوك الالكترونية :(الحداد واخرون،2012 :127-128).

- ✓ فوائد تعود على المصرف : تقليل مخاطر العمليات بالنسبة للصكوك المفقودة والمعاد اكثر من مرة وفقدان الصكوك اثناء النقل، فضلا عن تسهيل اعمال المصارف وتخفيف الاعباء عن كاهل البنك المركزي والمصارف الاخرى كما يحد من الاستغلال السيء للصكوك وتعزيز وزيادة الثقة في التعامل بالصكوك، والمساعدة في توفير احصائيات دقيقة عن عدد الصكوك الصادرة والواردة والمعادة ومبالغها.
- ✓ فوائد تعود على المستفيدين من الصكوك : يصبح الصك اداة دفع فورية مثل الايداع النقدي ، فضلا عن تحصيل قيمة الصكوك خلال فترة وجيزة في نفس يوم تقديم الصك وزيادة الدقة في تحصيل الصكوك لان معظم بيانات الصكوك وصورها تسجل عن طريق قارئ مغناطيسي وماسح ضوئي.
- ✓ فوائد تعود على البنك المركزي والاقتصاد الوطني : تحسين مستوى ادارة أرصدة المصارف وتبسيط وتوحيد الاجراءات المصرفية المتعلقة بالصكوك فضلا عن تقليل عدد الصكوك المعادة بسب عدم كفاية الرصيد او لأسباب اخرى وزيادة سرعة انجاز متطلبات العمل.

ثالثا : مقومات نظام مقاصة الصكوك الالكتروني

ان نظام مقاصة الصكوك الالكتروني يعتمد على عدة مستلزمات للقيام بوظائفه ، والتي منها ما يلي :

1. الانترنت : تعتبر شبكة الانترنت وسيطا تفاعليا لبيئة الاعمال بوجه عام ، اذ انها من وجهة نظر المستخدم الفرد بيئة ملائمة لإنجاز العمليات المصرفية مثل تدقيق وفحص الحسابات الشخصية، وتوفر على المستخدم مجهود الانتقال وتعبئة النماذج ، وتساهم في التخلص من متطلبات ومجهود المقابلة (الطبيعية) مع الموظف. اما بالنسبة لوجهة نظر المصرف فأنها وسيلة لتخفيض التكاليف التشغيلية والتأسيسية للفروع وبالتالي زيادة الارباح ، وخفض رسوم خدمة الزبائن على العمليات المختلفة وتحفيز الخدمات ، وجذب الزبائن.(طايل ، 2014 :84-85).
2. الصكوك الالكترونية : الصك الالكتروني في جوهره يمثل نموذجا افتراضيا للصك الورقي إذْ يحتوي على نفس البيانات التي يتضمنها الصك التقليدي مثل المبلغ والتاريخ والمستفيد والساحب والمسحوب عليه ، ويتطلب ان يكون الاخير احد البنوك الالكترونية التي تقدم الخدمات المصرفية عبر شبكة الانترنت ، ويعمل كوسيط في تنفيذ الية الدفع بالصك الالكتروني ، حيث يقوم بعملية التسوية والمقاصة .(قبال ،2013 :53).
3. جهاز قارئ الصكوك الممغنطة : هذا الجهاز يستخدم تكنولوجيا القراءة والتعرف على المستندات الورقية من قبل الأجهزة الإلكترونية .وهي تقنية التعرف على الحروف المكتوبة بالحبر الممغنط وتستخدم في المقام الأول من قبل القطاع المصرفي لتسهيل معالجة الشيكات، إن جهاز قارئ الصكوك الممغنطة يستطيع مسح الصكوك الممغنطة وقراءة بياناتها و تحويلها الى شكل رقمي وإرسال هذه المعلومات للكمبيوتر الخادم للمصرف لمواصلة عملية المقاصة. هذا الجهاز يسهل من عملية المقاصة فضلا عن فرز الالاف من الصكوك.(Kumbhar , 2010 : 76).
4. جهاز التخويل الالكتروني : هذا الجهاز يستخدم كتصريح للدخول الى النظام إذ يعد البنك المركزي العراقي هو

المسؤول الوحيد عن تزويد مستخدمي النظام بهذا التخويل والذي يحتوي على كلمة سر خاصة بكل مستخدم من مستخدمي النظام .(سليمان ، 2013 : 13).

5. جهاز الحاسوب(الكمبيوتر) : هو عبارة عن جهاز الكتروني يقوم باستقبال البيانات ومن ثم معالجتها ومن ثم تخزينها او اظهارها للمستخدم بصورة اخرى. (الغامدي ، 2011 :1).
6. الموارد البشرية الكفؤة : هذه الكفاءة القائمة على فهم احتياجات الاداء والتواصل التأهيلي والتدريبي للكادر الوظيفي ، والأهم من ذلك أن تمتد كفاءة الاداء الى كافة الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والقانونية والاستشارية والادارية المتصلة بالنشاط المصرفي الالكتروني (يوسف ،2012: 66).

رابعا : تدقيق نظم المعلومات الالكتروني

سيقوم الباحثان في هذا المبحث بتطبيق المعايير الدولية الخاصة بتدقيق نظم المعلومات الالكترونية باعتبار أن نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) تنطبق عليه ذات المعايير فضلا عن تطبيق بيان مقررات لجنة بازل لأدراه المخاطر المصرفية فضلا عن عرض متطلبات اطار COBIT ومدى امكانية الاستفادة منهما في فحص هذا النظام .

- ✓ إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الاخرى : اصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين مجموعة من البيانات الدولية والخاصة برقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الاخرى والخدمات ذات العلاقة، والتي يرى الباحثان بإمكانية الاستفادة من هذه البيانات الدولية في مجال فحص نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH).
- ✓ البيان الدولي لممارسة مهنة التدقيق المرقم (1004) : اوضح البيان الدولي لمهنة التدقيق المرقم (1004) المعنون بـ(العلاقة بين المشرفين على المصارف والمدققين الخارجين) دور مدقق المصرف الخارجي في تدقيق المصارف وعلى المدقق الخارجي ان يدرك بان المصارف تمتلك الخصائص التي تميزها عن معظم المشاريع التجارية الاخرى.
- ✓ البيان الدولي لممارسة مهنة التدقيق المرقم (1006) : بينما اشار البيان الدولي لمهنة التدقيق المرقم (1006) المعنون بـ(تدقيق المصارف التجارية العالمية) الى وجود اعتبارات تدقيقية خاصة عند تدقيق المصارف والتي منها طبيعة المخاطر الملازمة للأنشطة التي تقوم بها المصارف ، والاعتماد الواسع على تكنولوجيا المعلومات في انجاز العمليات التجارية.
- ✓ البيان الدولي لممارسة مهنة التدقيق المرقم (1008) : أكد هذا البيان على مراعاة المدقق فهم مميزات بيئة تكنولوجيا المعلومات واختبار الضوابط الداخلية التي ينوي المدقق الاعتماد عليها ، حيث ان الضوابط الداخلية على معالجات الحاسوب تتضمن الضوابط العامة التي تؤثر على بيئة تكنولوجيا المعلومات (الضوابط العامة) وضوابط خاصة على التطبيقات (الضوابط التطبيقية) التي تم ذكرها في بداية هذا المبحث ، وقد أوضح هذا البيان بان للضوابط العامة في تكنولوجيا المعلومات تأثيراً شاملاً على معالجة البيانات في الأنظمة التطبيقية وفي حالة كون هذه الضوابط غير فعالة ، فقد تكون هناك مخاطر بان معلومات خاطئة قد تحدث وتمر بدون اكتشاف في البرامج التطبيقية لذا فان اي ضعف في الضوابط العامة في نظم تنكولوجيا المعلومات يؤثر في اختبار بعض الضوابط التطبيقية في تكنولوجيا المعلومات ومع ذلك فأن الاجراءات اليدوية التي يمارسها المستخدمون قد توفر رقابة فعالة على المستوى التطبيقي. (البيان الدولي لممارسة مهنة التدقيق المرقم (1008) ، 1991: 437) بتصرف.
- ✓ المعيار الدولي للتدقيق المرقم (401) ، التدقيق في بيئة أنظمة معلومات تستعمل الحاسوب : ان الغرض من هذا المعيار الدولي هو وضع معايير وتوفير إرشادات للإجراءات التي يجب إتباعها عندما ينفذ التدقيق في بيئة نظم المعلومات المحوسبة و حيث ان بيئة نظم المعلومات المحوسبة قد تؤثر على الاجراءات التي يتبعها المدقق في الحصول على فهم كافي لنظام الرقابة الداخلية فضلا عن اعتبارات المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة والتي من خلالها يتوصل المدقق الى تقدير المخاطر ، وقد أوضح هذا المعيار على أهمية أن تكون لمدقق معرفة كافية بنظم المعلومات المحوسبة لغرض التخطيط وتدقيق العمل المؤدى. (المعيار الدولي للتدقيق المرقم (401) ، 2010: 125).
- ✓ معايير لجنة بازل لإدارة مخاطر الصيرفة الالكترونية : بهدف اتخاذ الخطوات التي تضمن قيام مجالس الإدارة في المصارف بمراجعة والتأكد من قيامها بتعديل سياساتها وعملياتها الخاصة بإدارة المخاطر أينما كان ذلك ضروريا لتغطية العمليات المصرفية الالكترونية الحالية او المخططة ، فإن لجنة بازل قد صاغت اربع عشرة قاعدة لإدارة المخاطرة الخاصة بالعمليات المصرفية الالكترونية وذلك لمساعدة المصارف في توسيع سياساتها واساليبها الإشراقية الحالية لتغطية العمليات المصرفية الالكترونية ، والجدير بالذكر بان هذه القواعد الخاصة بادراه المخاطر لا تعرض على انها متطلبات مطلقة أو حتى احسن ممارسة ممكنة اذ ترى لجنة بازل أن طرح متطلبات تفصيلية لإدارة المخاطر في مجال العمليات المصرفية الالكترونية قد يؤدي الى اعاقة تطويرها لان هذه القواعد قد تبدو متقادمة بسرعة بسبب تسارع وتيرة التغيير المرتبط بالابداع التكنولوجي وفي أساليب خدمة الزبون ، ولذلك فقد عرضت لجنة بازل هذه القواعد على انها توقعات اشرافية وارشادية بهدف تشجيع الأمان والسلامة في

انشطة العمليات المصرفية الالكترونية.(السيسي ، 2011: 40) .

- ✓ اطار COBIT : ركز اطار COBIT على فهم وأدراه المخاطر المرتبطة بالمعلومات وتكنولوجيا المعلومات ، إذ أنّ اطار COBIT ركز بشكل قوي على الرقابة ، كما انه يساعد على ومتابعة تحسين الاداء بداخل كل عملية من عمليات تكنولوجيا المعلومات الى جانب القياس المرجعي لإنجازات المنشاة مقارنة بالمنشات المثيلة. (الجمال، 2014: 157).

حيث يقومCOBIT بتوجيه الادارة في انجاز مسؤولياتها فيما يتعلق بمراعاة اصول تقنية المعلومات للمنظمة بواسطة ما يعرف" بسد الثغرات" بين مخاطر الاعمال واحتياجات الرقابة والمسائل التقنية .((H.Bonder,2010:507

الاطار العملي

الملاحظات الناتجة عن فحص نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH)

يسعى هذا الفصل إلى عرض الملاحظات التي قام الباحثان بتشخيصها عن نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH)، المطبق في المصارف عينة البحث وكما مبين فيما يأتي :

- ✓ فحص بيئة نظام الرقابة الداخلية للمصارف عينة البحث : قام الباحثان فحص بيئة نظام الرقابة الداخلية واحتساب المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف في بيئة الرقابة الداخلية للمصارف عينة البحث (الرشيد والرافدين) وكما يلي:

أ. التقدير الوصفي للمخاطر الموروثة : تحديد مستوى وصفي للمخاطر يتدرج من حد اقصى الى حد ادنى ، لمقابلة تأثير كل عامل في احداث المخاطر ، حيث يكون التدرج في مستوى المخاطر والنسب المئوية التي يأخذها كل تدرج على النحو الاتي :

حد اعلى للمخاطر	%100
درجة مخاطر عالية	% 80
درجة مخاطر متوسطة	% 50
درجة مخاطر متدنية	% 20

وادناه الجدول (1) الافتراضي ، يختص بفقرة نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) ويضم بعض العوامل المؤثرة في المخاطر الموروثة ، ودرجة تأثيرها ، ومستوى المخاطر الذي يأخذه كل تأثير .

جدول رقم (1) بيان التقدير الوصفي للمخاطر الموروثة لنظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH)

العوامل	حد اعلى للمخاطر %100	درجة مخاطر عالية %80	درجة مخاطر متوسط %50	درجة مخاطر متدنية %20
درجة خضوع نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) للتقادم والتطور التقني في مجال تكنولوجيا المعلومات.	✓			
حالات التلاعب في الصكوك المكتشفة في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) على مدار سنوات تطبيقه			✓	
مدى تجاوب ادارة المصرف لاتخاذ الوسائل العلاجية ازاء حالات التلاعب المكتشفة ومعالجة جوانب الضعف في النظام.				✓
قابلية نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) لاجراء عمليات تلاعب من خلال هذا النظام.	✓			
مدى فاعلية نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) في اجراء عمليات المطابقة والتسويات للصكوك الصادرة والواردة بين المصارف المتقابلة دون الاعتماد على التدخل البشري.	✓			
مساهمة نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) في تقليص مدة المقاصة بالنسبة للصكوك الالكنرونية		✓		
مدى فاعلية النظام في اجراء فحص الجودة للصكوك الصادرة لاكتشاف حالات الاخطاء قبل اتمام عملية الارسال	✓			
مدى فاعلية النظام في اجراء عملية التدقيق الفني والمالي للصكوك	✓			

الواردة قبل الموافقة على قبول قيمة الصك
مدى كفاءة لجنة المقاصة ونزاهة موظفيها ✓

ب. التقدير الكمي للمخاطر الموروثة : وفي هذه المرحلة يمكن للمدقق ترجمة التقدير الوصفي للمخاطر الموروثة ، الذي حصل عليه في الخطوة السابقة الى تقدير كمي لدرجة تلك المخاطر من خلال احتساب المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان لنسب المخاطر الذي تأخذه تصورات المدقق لتأثيرات تلك العوامل وذلك طبقا للصيغة الاتية :

$$\text{و} = \frac{\text{مج (م} \times \text{ع)}}{\text{مج م}} \times ١٠٠$$

حيث ان :-

و= الوسط الحسابي المرجح ، الذي يعبر عن المخاطر الموروثة.

م = المستويات الاربعة للمخاطر الموروثة (100% ، 80% ، 50% ، 20%).

ع = عدد تاثيرات العوامل في كل مستوى من مستويات المخاطر.

وعند تطبيق هذه المعادلة على معطيات الجدول رقم (6) يمكن تحديد تقدير كمي للمخاطر الموروثة لنظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) على النحو التالي :

مج (م × ع) = 100% × 5 + 80% × 1 + 50% × 2 + 20% × 1 = 7

مج ع = 5 + 1 + 2 + 1 = 9 وعليه فان :

$$\text{و} = \frac{٧}{٩} \times ١٠٠ = ٧٨\ \%$$ تقريبا وهي تمثل درجة المخاطر الموروثة.

✓ **تقدير مخاطر الرقابة :** يتم من خلالها تقدير مدى ضعف الرقابة الداخلية في منع وكشف ومعالجة حالات التلاعب في نظام مقاصة صكوك الالكترونية (ACH) في الوقت الملائم. ويمكن ان نحدد درجة فاعلية الرقابة الداخلية للمجال موضوع الفحص عن طريق الصيغة الاتية :

$$\text{درجة فاعلية الرقابة الداخلية} = \frac{\text{مجموع القيم المعطاة لاجابات نقاط القوة (نعم)}}{\text{مجموع القيم القياسية للمجال}} \times ١٠٠$$

✓ **تحديد مستوى مخاطر الرقابة :** بعد ان يحدد المدقق درجة فاعلية الرقابة الداخلية يكون بامكانه ان يحدد المستوى المقدر لمخاطر الرقابة باعتبار ان هذه المخاطر دالة عن مدى فاعلية الرقابة الداخلية وبذلك يكون مستوى مخاطر الرقابة عبارة عن النسبة المتممة لنسبة درجة فاعلية الرقابة الداخلية اي ان :

مخاطر الرقابة = 100% - درجة فاعلية الرقابة الداخلية

والجدول المرقم (2) يعطي مثالا توضيحيا لعملية تحديد درجة فاعلية الرقابة الداخلية لنظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) ويضم العناصر الرقابية ذات العلاقة بنظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) وكذلك نتائج استقصاء واختبارات الرقابة على شكل اجابات بصيغة نعم أو لا وقد تم استخدام مدى للقيم (النقاط) من 1 الى 5 واعطيت القيم الكبيرة منه للاجابات الخاصة بالعناصر الرقابية ذات الاهمية النسبية العالية في العملية الرقابية.

جدول رقم (2) عناصر ونتائج استقصاء واختبارات الرقابة لنظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH)

ت	العنصر الرقابي	القيم القياسية (الاوزان)	نتائج استقصاء واختبارات الرقابة	
			نعم	كلا
1	هل يقوم قسم التدقيق الداخلي بتدقيق معاملات الصكوك الالكترونية	5	-	5

	التي تجري في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية(ACH)؟			
2	هل يتم استحصال توقيع قسم التدقيق الداخلي في المصرف المستفيد على معاملة الصكوك الصادرة قبل اجراء عملية الارسال؟	5	-	5
3	هل يتم استحصال موافقة وتصديق قسم التدقيق الداخلي في المصرف المقابل على الصكوك الواردة قبل الموافقة على قبول قيمة الصك الوارد؟	5	-	5
4	هل يتم اشعار قسم التدقيق الداخلي في المصرف بصور عامة عن حالات التحديث التي تجري على نظام مقاصة الصكوك الالكترونية؟	4	-	4
5	هل يتم اطلاع قسم التدقيق الداخلي في المصرف على الاسباب التي دعت الى اجراء التحديثات والتغيرات على النظام؟	3	-	3
6	هل يمتلك قسم التدقيق الداخلي في المصرف شاشة (ACH) لمراقبة حركات الصكوك الصادرة والواردة الى المصرف؟	4	-	4
7	هل يتم اشرا ك موظفي قسم التدقيق الداخلي بدوارت تدريبية خاصة بنظام مقاصة الصكوك الالكترونية؟	4	-	4
8	هل يقوم قسم التدقيق الداخلي بتدقيق كشوفات المطابقة والتسويات التي تجري بين الصادر والوارد للصكوك وبين مذكرة التسوية للبنك المركزي العراقي؟	5	-	5
9	هل يقوم قسم التدقيق الداخلي في المصرف بالاطلاع على التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي ومن ادارة المصرف بخصوص نظام مقاصة الصكوك الالكترونية ؟	4	-	4
10	هل يقوم قسم التدقيق الداخلي في المصرف بحفظ تلك التعليمات في اضبارة خاصة والرجوع اليها كلما دعت الحاجة الى ذلك؟	3	-	3
11	هل توجد لدى قسم التدقيق الداخلي في المصرف خطة سنوية	5	-	5

	لتدقيق			
	نظم الالكترونية في المصرف والتي منها نظام مقاصة الصكوك			
	الالكترونية (ACH)؟			
12	هل يتم تدقيق العقود السنوية المبرمة بين ادارة المصرف وبين	5	_	5
	البنك المركزي العراقي والخاصة بنظام الصيانة والاسناد لشبكة			
	(IBAN) لنظم المدفوعات (RTGS) و(ACH)؟			
13	هل يقوم قسم التدقيق الداخلي بتدقيق العمولات الشهرية المستحقة على	5	-	5
	المصرف لصالح البنك المركزي العراقي ؟			
14	هل يقوم قسم التدقيق الداخلي بتدقيق العمولات المستحقة على	4	-	4
	زبائن المصرف وسلامة تسجيلها في السجلات؟			
15	هل يقوم قسم التدقيق الداخلي برفع تقارير شهرية الى مجلس ادارة	4	-	4
	المصرف تتضمن اهم الملاحظات التي تم تشخيصها على نظام			
	مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) بشكل خاص وباقي			
	نظم المدفوعات الالكترونية بشكل عام؟			
16	هل يتم فصل الواجبات بين موظفي لجنة المقاصة بحيث لا يسمح للموظف واحد بالقيام بجميع الوظائف التي يتطلبها هذا النظام.	5	5	-
17	هل يقوم قسم التدقيق الداخلي بتدقيق مفاجيء لجنة المقاصة	5	-	5
	الالكترونية في المصرف لغرض التاكد من التزام بعملية فصل المهام			
	والمسؤليات بين موظفي لجنة المقاصة ؟			
18	هل يتم التامين على موظفي لجنة المقاصة.	5	5	-
19	هل يتم التحقق من معلومات الزبائن الذين تقدم لهم خدمات	5	5	-
	المقاصة الالكترونية عن طريق نظام الاستعلام الائتماني.			
20	هل توجد قاعدة بيانات خاصة بالزبائن المتعاملين بهذا النظام	5	5	-
	لدى المصرف.			
21	هل توجد اجراءات مناسبة لتقييد الوصول الى نظام مقاصة الصكوك الالكترونية لغير المرخصين بالدخول للنظام.	5	5	-
22	هل توجد شعبة لادارة المخاطر المصرفية الالكترونية في	5	-	5

المصرف للتعامل مع مخاطر هذا النظام.			
المجموع	100	25	75

وبذلك تحدد درجة فاعلية الرقابة الداخلية لنظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) على النحو الاتي:

$$\text{درجة فاعلية الرقابة الداخلية} = \frac{٢٥}{١٠٠} \times ١٠٠ = ٢٥\ \%$$

ويكون مستوى مخاطر الرقابة 100% اي ان :

مخاطر الرقابة = 100% - 25 % = 75 %

ويمكن الوصول الى مخاطر الرقابة مباشرة من الجدول السابق على وفق الاتي :

$$\text{مخاطر الرقابة} = \frac{\text{مجموع القيم المعطاة لاجابات نقاط الضعف (كلا)}}{\text{مجموع القيم القياسية للمجال}} \times ١٠٠$$

$$= \frac{٧٥}{١٠٠} \times ١٠٠ = ٧٥\ \%$$ تقريبا وهي تمثل درجة مخاطر الرقابة.

✓ **احتساب المستوى المسموح به لمخاطر الاكتشاف**

فضلا عن تحديد المستوى المقبول للخطر الكلي لنظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) وتقدير المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة ، يتم احتساب المستوى المسموح به لمخاطر الاكتشاف باستخدام معادلة المخاطر في التدقيق والذي يأخذ الصيغة الاتية :

المستوى المقبول للمخاطر في التدقيق = المخاطر الموروثة × مخاطر الرقابة × المستوى المسموح به لمخاطر الاكتشاف.

وعليه فان :

$$\text{المستوى المسموح به لمخاطر الاكتشاف} = \frac{\text{المستوى المقبول للمخاطر في التدقيق}}{\text{المخاطر الموروثة} \times \text{مخاطر الرقابة}}$$

وباستخدام المستويين المقدرين للمخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة في الفقرات السابقة ، وعلى افتراض ان المستوى المقبول للمخاطر في التدقيق لنظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) هو 5% فان :

$$\text{المستوى المسموح به لمخاطر الاكتشاف} = \frac{٥\ \%}{٧٥\ \% \times ٧٨\ \%} = ٨\ \%$$ تقريبا

وهذا يعني ان فرصة فشل اجراءات التدقيق في اكتشاف حالات التلاعب والاخطاء يجب ان لا تتجاوز 8 % وبمعنى اخر يتطلب من المدقق تخطيط اجراءات التدقيق لتوفر على الاقل 92 % تأكيدا معقولا بان الاخطاء سيتم اكتشافها. فضلا عن ذلك يجب ان يسعى المدقق لتخطيط اجراءات تدقيقية كافية ورصينة وتنفيذها بشكل ملائم ، لتخفيض مخاطر الاكتشاف ومن ثم الخطر الكلي للتدقيق الى ادنى مستوى مقبول.

- **الملاحظات العامة**

1. عدم قيام قسم التدقيق الداخلي في مصرف الرشيد ومصرف الرافدين بتدقيق المعالجات التي تتم عن طريق نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) على مدى سنوات تطبيقه في هذا المصرف.
2. لا يوفر هذا النظام معالجة الالكترونية متكاملة وشاملة لجميع الوظائف التي تتطلبها اجراء عملية المقاصة من اجراء عمليات المطابقة والتسوية للصكوك الصادرة والواردة اذ أنّ وظيفة نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) في الوقت الحالي تتمثل في عملية ارسال واستلام الصكوك الالكترونية بين فروع المصارف الحكومية المتقابلة عبر شبكة الانترنت فقط دون القيام بالوظائف الاخرى ومعالجتها الكترونيا، وعليه فان عدم امكانية استخدام برنامج تدقيق الكتروني في تطبيق هذا النظام مالم يتم شمول جميع الوظائف بعملية المعالجة الالكترونية مما يؤدي الى احتمالية حدوث مخاطر فشل النظام في تقديم خدمة الالكترونية متكاملة لعملية المقاصة فضلا عن تحقق مخاطر السمعة الناتجة عن قصور النظام في انجاز وظائف عملية المقاصة بصورة الالكترونية شاملة.
3. عدم تفعيل بعض وظائف نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) لغاية تاريخه ، دون بيان الاسباب التي دعت البنك المركزي العراقي الى التريث في تفعيل تلك الوظائف وكما مبين ادناه :

التفاصيل	الوظيفة الغير مفعلة	العنوان
ربط نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) مع النظام المصرفي الشامل.	Gate way	Routing
التحويلات المدينة	Debit Collection	Batch
رفض التحويلات المدينة	Debit Refusal	Batch
الصكوك المعلقة	Cheque Suspension	Batch
الصكوك المقبولة بعد التعليق	Cheque Acceptance	Batch
ادخال امر دفع مدين	Debit Collection	Item
ادخال رفض لأمر الدفع المدين	Debit Refusal	Item
تعليق الصك	Cheque Suspension	Item
قبول الصك بعد تعليقه	Cheque Acceptance	Item

إنّ الوظيفة الاولى (Gate way) أو (البوابة) هي غير مفعلة في المصارف الحكومية بسبب عدم امتلاك هذه المصارف نظام مصرفي شامل ، حيث ان (Gate way) هي احدى الخصائص والمميزات في انظمة الدفع الالكترونية المحدثة (ACH , RTGS) والتي توفر اتصال بين نظام الدفع المحدث والنظام المصرفي الداخلي(CBS) عن طريق ارسال ملفات بالتحويلات التي تمت ، حيث يقوم المستخدم بإدخال التحويلات عن طريق النظام المحاسبي أو المصرفي الداخلي (كبديل عن شاشة PO) وبمجرد استخدام وظيفة (البوابة) يتم نقل الملفات الى نظام الدفع المحدث دون الحاجة الى الادخال اليدوي ، علما أنّ المصارف الخاصة تستفيد من هذه الوظيفية بسبب امتلاكها نظام مصرفي شامل ، اما بالنسبة الى وظائف من نوع(Batch) والتي هي (التحويلات المدينة) (Debit Collection) و رفض التحويلات المدينة(Debit Refusal) فهذه الوظائف لم يتم تفعيلها لعدم وجود ضوابط او موافقات لمنح زبائن المصرف تسهيلات ائتمانية للسماح للزبائن بأجراء تحويلات مالية عندما يكون رصيدهم مدين ، وفيما يخص الوظائف (الصكوك المعلقة) (Cheque Suspension) و (الصكوك المقبولة بعد التعليق) فهذه الوظائف هي تمدد فترة المقاصة للصك معين بدلا من رفضه وان عدم تفعيل هذه الوظيفة لتفادي حالات الاستخدام غير السليم لها وسوف يتم النظر فيها مستقبلا ، واما الوظائف الاخرى من نوع(Item) فهي نفس الوظائف التي تم بيانها اعلاه الا انها تخص اوامر الدفع ولم يتم تفعيل هذه الوظائف لنفس الاسباب التي ذكرت اعلاه فضلا عن مخاطرها العالية، مما يؤدي الى احتمال تحقيق مخاطر النظام الواردة في تصنيف بروان للمخاطر.

4. لا يشمل نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) التعامل بمقاصة الصكوك الالكترونية مع العالم الخارجي، مما يؤدي الى احتمال تحقيق مخاطر السمعة .
5. لا يتضمن نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) وضع معايير للحدود العليا للمبالغ التي يسمح التداول بها في العمليات المصرفية التي تجري بواسطة هذا النظام لأحكام عملية المراقبة والاشراف على هذا النظام ، مما يتطلب تحديد سقوف للحدود العليا لمبالغ الصكوك التي يتم التداول بها من قبل قسم المدفوعات في البنك المركزي العراق بحيث لا يمكن للمصارف المشاركة تجاوز هذه السقوف في العمليات المصرفية. مما يؤدي الى احتمال تحقيق مخاطر السيولة والائتمان.
6. لا يتضمن نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) التعامل مع مختلف العملات الاجنبية، واقتصار النظام على التعامل بالعملة المحلية والدولار الامريكي ، مما يتطلب ادخال هذه العملات مستقبلا في هذا النظام عند توسيع قاعدة التعاملات مع مختلف بلدان العالم. مما يؤدي الى احتمال تحقيق مخاطر تشغيلية ومخاطر سمعة.
7. عند اجراء المقارنة التي قام بها الباحث بين نظام مقاصة الصكوك الالكتروني العراقي مع نظام مقاصة الصكوك الالكتروني الاردني لاحظ الباحث عدة نقاط تفوق فيها النظام المقاصة الاردني على نظيره العراقي ويمكن اجمال تلك النقاط بما يلي:

أ. ان تصميم نظام المقاصة الاردني قامت به شركة وطنية اردنية متخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والمعروفة باسم شركة التقدم الاردنية التي تمتلك (Source code)

وتقوم بعمليات الاسناد والصيانة دون الحاجة الى طلب دعم من شركات اجنبية وما يترتب على ذلك من حفظ لأمنية النظام فضلا عن الحفاظ على العملة الاجنبية على النقيض من نظام المقاصة العراقي الذي صمم من قبل شركة مونتران الامريكية والتي تحتكر (Source code) الخاص بالنظام وبالتالي ارغام الجانب العراقي على الاذعان لكافة شروط تلك الشركة فضلا عن صرف مبالغ عالية بالعملة الاجنبية لصالح تلك الشركة عن عمليات الصيانة والاسناد السنوية وما يتسبب به من حدوث نقص في احتياطيات العراق من تللك العملات وانكشاف اسرار النظام لتلك الشركة يتسبب في ضعف امنية هذا النظام بخلاف لو تم تصميمه بأيدي وطنية مما يؤدي الى احتمال تحقيق مخاطر تشغيلية.

ب. ان مدة التقاص الالكتروني بموجب نظام مقاصة الصكوك الالكترونية الاردني هو يوم واحد فقط وهو بذلك يجسد مفهوم فاعلية النظام بتحقيق السرعة والكفاءة والاقتصادية على عكس نظام مقاصة الصكوك الالكترونية العراقي التي تكون مدة التقاص فيها ثلاثة ايام وهو بذلك يتنافى مع شعار فاعلية النظام التي تم الاعلان عنها من قبل البنك المركزي العراقي بتحقيق السرعة والكفاءة مجرد دعاية بعيدة عن الواقع. مما يؤدي الى احتمال تحقيق مخاطر سمعة.

ج. نظام مقاصة الصكوك الالكترونية الاردني يتضمن امكانية اجراء تقارير المطابقة بين البنك المركزي الاردني وبين الفروع الرئيسية للمصارف بطريقة الالكترونية بينما يجري اعداد تقارير المطابقة في نظام مقاصة الصكوك الالكتروني العراقي بين البنك المركزي العراقي وبين الفروع الرئيسية للمصارف الحكومية بطريقة يدوية . مما يؤدي الى احتمال تحقيق مخاطر الاخطاء البشرية.

د. الصورة التي يتم اخذها للصك الالكتروني بنظام مقاصة الصكوك الالكترونية الاردني بواسطة جهاز قارئ الصكوك (Check Scanner) ملونة وواضحة المعالم ، بينما صورة الصك الالكتروني في نظام مقاصة الصكوك الالكتروني العراقي تكون عادية (غير ملونة) وفي بعض الاحيان تكون غير واضحة المعالم. مما يؤدي الى احتمال تحقيق مخاطر تشغيلية.

ه. تظهر الصكوك في صفحة جهاز قارئ الصكوك (Check Scanner) في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية الاردني بثلاث الوان ، حيث ان اللون البرتقالي يشير الى وجود خطأ في مبلغ أو تاريخ صك معين ، واللون الاخضر يشير الى اكتمال بيانات الصكوك في المجموعة وتساوي مبلغ المجموعة مع مبلغ الصكوك الفعلي، واللون الاحمر يشير الى فشل قراءة الصك الالكتروني ، بينما لا توجد مثل هذه الخاصية في نظام مقاصة الصكوك الالكتروني العراقي عند مسح الصكوك الالكترونية في جهاز قارئ الصكوك (Check Scanner). مما يؤدي الى احتمال تحقيق مخاطر تشغيلية.

و. يتضمن نظام مقاصة الصكوك الالكترونية الاردني للصكوك الصادرة الالكترونية خاصية فحص الجودة والتي تمكن من التحقق من صحة ودقة البيانات بين اصل الصك والبيانات التي تم ادخالها الى النظام والمرسلة من قبل مشغل النظام للتأكد من خلوها من اي خطأ أو نقص في المعلومات فضلا عن احتواء النظام على صفحة التصحيح وهذه الخاصية تمكن من تصحيح بيانات الصك بعد أنْ تم رفضه في مرحلة فحص الجودة والمرسلة من قبل مسؤول المقاصة الى مشغل النظام حيث تظهر كافة الصكوك في هذه الصفحة باللون البرتقالي ، وبعد تصحيح البيانات يتم اعادة الصك الى مرحلة فحص الجودة مرة اخرى لتأكيد الجودة ، بينما في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية العراقي لا تتوفر هكذا تفاصيل فبوجود جهاز حاسوب واحد فقط يتناوب عليه مشغل النظام الذي يقوم بإدخال بيانات الصك والمخول بالمصادقة للتدقيق بيانات الصك ومن ثم ارسال الصك من قبل مشغل النظام الى الادارة العامة . مما يؤدي الى احتمال تحقيق مخاطر الاخطاء البشرية.

ز. يتضمن نظام مقاصة الصكوك الالكترونية الاردني للصكوك الصادرة الالكترونية خاصية فرز الصكوك التي تم الرد عليها (المقبولة والمرفوضة) بالألوان مختلفة لتسهيل عملية التعرف على حالة الصك الصادر، حيث تظهر أرقام التسلسل لهذه الصكوك باللون الاخضر الذي يشير الى الصكوك المقبولة واللون الاحمر يشير الى الصكوك المرفوضة فضلا عن كتابة حالة الصك فيما اذا كان مقبولاً او مرفوضاً ، بينما لا تتوافر خاصية فرز الصكوك التي تم الرد عليها بالألوان في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية العراقي وانما فقط بيان حالة الصك كتابة فقط. مما يؤدي الى احتمال تحقيق مخاطر تشغيلية.

ح. يتضمن نظام مقاصة الصكوك الالكترونية الاردني للصكوك الواردة الالكترونية خاصية التدقيق الفني والمالي حتى يتم اتخاذ قرار اما بقبول الصك او رفضه حيث يتم فحص الصك من الناحية الفنية للصكوك الواردة مثل فحص قانونية الصك والتأكد من صحة التواقيع وبعد ذلك يتم ارسال الصك الى مرحلة التدقيق المالي والتي تصل الى مرحلة التدقيق المالي بلونين فاللون الاخضر يدل على ان الصك لا يحتوي على اخطاء فنية وتم قبوله من مرحلة التدقيق الفني ، اما اللون الاحمر يدل على ان الصك يحتوي على اخطاء فنية وقد تم رفضه من مرحلة التدقيق الفني ، وفي مرحلة التدقيق المالي يتم تدقيق الصكوك الواردة الى البنك الدافع من الناحية المالية حتى يتم اتخاذ قرار اما بقبول الصك او رفضه مثل توفر الرصيد للزبون من عدمه، اما في نظام مقاصة الصكوك

الالكترونية العراقي فيتم تدقيق الصكوك الواردة بصورة يدوية حيث يتم استخراج كشوفات بالصكوك الواردة وتوزيعها على شعبة الحساب الجاري وملاحظة اكتمال التواقيع والتظهيرات ويقوم مشغل النظام بعمل تأكيد (Conform) في حالة قبول الصك او رفض الصك (Rejected) ومن ثم ارسالها الى الادارة العامة. مما يؤدي الى احتمال تحقيق مخاطر تشغيلية.

8. عدم السماح للمؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التحويل المالي (مشارك غير مباشر) والتي لا تمتلك حساب تسوية في نظام التسوية الاجمالية الآنية (RTGS) في البنك المركزي العراقي بتنفيذ التحويلات المالية بواسطة نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) بصورة مباشرة الا من خلال وكيل تسوية (المصرف) مما يؤدي الى احتمال حدوث مخاطر استراتيجية عمل.
9. قام البنك المركزي العراقي وفي سبيل معالجة مشاكل الصكوك المرجوعة في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) بتحديث نسخة نظام المقاصة الالكتروني (ACH) وذلك بإضافة وتعديل بعض الوظائف في النظام بموجب كتابه المرقم (1140/23) في 2015/12/7 والمبلغ الى كافة المصارف المشاركة في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) ، والمتضمن ما يلي:

أ. يمكن للمستخدم في الفرع من اعادة قراءة الصك أوتوماتيكيا عن طريق جهاز قارئ الصكوك الممغنطة (Check Scanner) بالنسبة للصكوك التي يتم رفضها من قبل المصرف المستلم والتي تكون حالتها مرفوضة (Refused) وهي الصكوك الواردة بعد انتهاء الوقت المحدد خلال جلسة المقاصة ، وكذلك الصكوك التي ترفض أوتوماتيكيا من قبل النظام التي تكون حالتها (Rejected) وهي الصكوك التي لم يتم تأكيدها من قبل المصرف المستلم ، وادخالها الى النظام دون الحاجة الى استعمال السكنر اليدوي.

10. قيام البنك المركزي العراقي بفرض تطبيق نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) على المصارف الحكومية والتي منها مصرفي الرشيد والرافدين دون اجراء دراسة مسبقة لظروف المحيطة بتلك المصارف للاطلاع والتعرف على امكانيات تلك المصارف ومدى استعدادها لتقبل تطبيق هذا النظام، مما يؤدي الى تحقيق مخاطر المجازفة الواردة في تصنيف بروان للمخاطر والناتجة عن تطبيق النظام وغض النظر عن اكتمال البنى التحتية التقنية الخاصة بالمصارف الحكومية.
11. قيام البنك المركزي العراقي بتوزيع كلفة صيانة نظام المدفوعات (RTGS) و (ACH) على المصارف المشاركة بهذا النظام بالتساوي بين تلك المصارف بدون وجود معايير مناسبة يتم الاحتكام اليها عند توزيع هذه التكاليف وعدم مراعاة خصوصية المصارف المشاركة في النظام مما يؤدي الى احتمال تحقيق مخاطر سمعة.

- ملاحظات تخص مصرف الرشيد

قيام مسؤول شعبة الحسابات الجارية في هذا الفرع بالعمل على نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) بصفة المخول بالمصادقة (مخول أ) خلافا للفقرة (5) من التعليمات الادارية رقم (2014/28) في 2014/12/21 والتي تنص على (استحداث شعبة أو وحدة منفصلة في كل فرع لغرض فك الارتباط والتداخل بين اعمال موظفي المقاصة الالكترونية (ACH) واعمال باقي الشعب في الفرع تلافيا للازدواجية وحصرا للمسؤولية يرأسها موظف مخول تنحصر اعمالها وواجباتها بمعاملات صكوك المقاصة الالكترونية (ACH) وكافة الامور المتعلقة بها) مما يؤدي بالنتيجة الى احتمالية حدوث مخاطر قانونية.

- **ملاحظات تخص مصرف الرافدين**

بلغت العمولة المتحصلة للمصرف عن اجور تقديم الخدمة الى الزبائن مما قد يتسبب في عزوف الزبائن في الاقبال على الحصول على هذه الخدمة مما يتطلب اعادة النظر في احتساب العمولات المتحققة للمصرف عند تقديم خدمات التقاص الالكتروني للزبائن ، حيث بلغت العمولة المتحققة على الصك الالكتروني في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية(ACH) والتي يتوجب على الزبون دفعها لصالح مصرف الرافدين / الفرع الرئيسي (2500) دينار (الفان وخمسمائة دينار عراقي) عن حركة الصك الواحد ، بينما بلغت العمولة المتحققة لصالح البنك المركزي العراقي على الصك الالكتروني في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية(ACH) والتي يجب على مصرف الرافدين / الفرع الرئيسي دفعها هو (1000) دينار (الف دينار عراقي) عن حركة الصك الواحد. مما يؤدي بالنتيجة الى احتمالية حدوث مخاطر سمعة.

- **الملاحظات المشتركة**

1. عدم الاهتمام الكافي بتقنية المعلومات حيث لم يتم اشراك شعبة تكنولوجيا المعلومات في مصرفي الرشيد والرافدين في عمليات الصيانة والاسناد للنظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) ، مما ادى الى الاتكال الكامل في عمليات الصيانة والتحديث للنظام على الشركات الاجنبية وصرف مبالغ بالعملة الصعبة الى تلك الشركات مما يتسبب في ارهاق الاقتصاد الوطني بتلك التكاليف ، مما يؤدي الى ارتفاع احتمالية وقوع المخاطر التشغيلية للنظام والواردة في مقررات لجنة بازل للمخاطر الصيرفة الالكترونية ، ومخاطر فشل النظام المشار اليها في تصنيف بروان للمخاطر.

2. عدم استحداث شعبة ادارة المخاطر المصرفية الالكترونية بقسم ادارة المخاطر في مصرفي الرشيد والرافدين / الفرع الرئيسي على وفق ارشادات بازل لإدارة المخاطر المصرفية الالكترونية فضلا عن عدم اكتمال اغلب شعب ادارة المخاطر لذلك القسم باستثناء شعبة مخاطر الائتمان والذي من شأنه ان يضع سمعة تلك المصارف على المحك ويهز من ثقة الزبائن بتلك المصارف لعدم التزام تلك المصارف بالقواعد والمبادئ الدولية التي تم اقرارها من قبل لجنة بازل لإدارة المخاطر المصرفية الالكترونية ، مما يؤدي الى تحقيق مخاطر استراتيجية عمل الواردة بتصنيف بروان للمخاطر.
3. قيام مصرف الرافدين بالتعاقد مع شركة (ارنست ويونغ) حول إنشاء نظام مصرفي شامل خلال سنة 2016 وبمبلغ (270000) دولار (مئتان وسبعون الف دولار) بصفة استشارية وما زال العمل جاري على انشاء هذا النظام ، كما قام مصرف الرشيد بالتعاقد مع ذات الشركة حول انشاء نظام مصرفي شامل خلال سنة 2016 وبمبلغ (280000) دولار (مئتان وثمانون الف دولار) بصفة استشارية وما زال العمل جاري على انشاء هذا النظام .حيث ان عدم امتلاك مصرفي الرافدين والرشيد لنظام المصرفي الشامل يؤدي الى مخاطر تشغيلية ومخاطر سمعة.
4. عدم التزام مصرف الرشيد والرافدين في تنفيذ تعليمات البنك المركزي العراقي فيما يتعلق بالنظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) ، وعدم اتخاذ هذا البنك اي اجراءات بحق المصارف المتلكئة في تنفيذ تلك التعليمات على الرغم من اهميته تلك التعليمات وتأثيرها المباشر على نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) مما يؤدي الى تحقيق فرصة مثالية لوقوع المخاطر القانونية ومخاطر السمعة على حد سواء والواردة في مقررات بازل للمخاطر الصيرفة الالكترونية ، والتي منها ما يلي:

أ. عدم قيام مصرفي الرشيد والرافدين بتنفيذ تعليمات البنك المركزي العراقي والخاصة بفترة التسوية للمقاصة الالكترونية (ACH) بموجب كتاب البنك المركزي العراقي المرقم (572/23) في 2014/5/6 والقاضي بتقليص فترة تسويات مقاصة الصكوك بين المصارف المشاركة بالنظام الى يوم عمل واحد بدلا من ثلاثة ايام حيث لاحظ الباحثان استمرار تلك المصارف بإجراء عمليات التسوية للصكوك المقاصة الالكترونية في ثلاثة ايام ولا توجد نية لتلك المصارف بتغيير او تقليص تلك الفترة بالوقت الحاضر وذلك لأسباب تقنية تتعلق بأجراء عمليات التسوية والمطابقة بطريقة يدوية لعدم وجود نظام شامل في هذه المصارف ونظرا لزخم العمل وكثرة العمليات المصرفية للتقاص الالكتروني يكون مدة الثلاثة ايام امر لابد منه لحين معالجة موضوع النظام المصرفي الشامل لتلك المصارف وهو ما يؤدي بالنتيجة الى احتمالية حدوث مخاطر تشغيلية ناتجة عن فشل النظام في تحقيق السرعة والكفاءة في انجاز عملية المقاصة .
ب. عدم قيام ادارة مصرفي الرشيد والرافدين باستيفاء جميع المواصفات الأمنية للصكوك المقاصة الالكترونية (ACH) وهو ما يؤدي بالنتيجة الى احتمالية حدوث مخاطر تشغيلية ومخاطر قانونية.
ج. استمرار مصرفي الرشيد والرافدين بالتعامل بتبادل الصكوك غير المرمزة (المقاصة العادية) حتى منتصف عام 2015 بالرغم من انتهاء العمل بها استنادا الى كتاب البنك المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان المرقم (304/3/9) في 2013/10/31 والذي حدد اخر موعد لتبادل الصكوك غير المرمزة في 2013/12/31 ، وهو ما يؤدي بالنتيجة الى احتمالية حدوث مخاطر قانونية ناتجة عن عدم الالتزام بالتعليمات.
د. تأخر مصرف (الرشيد والرافدين) في تطبيق نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) خلافا لتعليمات البنك المركزي العراقي بموجب كتابه المرقم (590/23) في 2010/8/19 والمعمم على كافة المصارف العراقية والذي جاء فيه ما يلي(بهدف تطوير العمل المصرفي سيقوم هذا البنك بتطبيق نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) خلال عام (2010) راجين قيامكم بتطبيق أسس وقواعد عمل نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH) وذلك باتخاذ الاجراءات الفنية والادارية والتي تنظم الية عمل هذا النظام) ، الا ان التطبيق الفعلي لهذا النظام في كل من مصرف الرشيد والرافدين كان في عام 2013 وهو ما يؤدي بالنتيجة الى احتمالية حدوث مخاطر قانونية ناتجة عن عدم الالتزام بالتعليمات.
ه. عدم اشتراك جميع فروع مصرف الرشيد والرافدين في المحافظات في هذا النظام في الموعد المحدد من قبل البنك المركزي العراقي بالاستناد الى كتاب البنك المركزي العراقي المرقم (157/23) في 2014/2/10 والذي نص على (يكون اخر موعد لاشتراك فروع جميع المصارف في المحافظات بتاريخ 2014/4/15) حيث تم استكمال اشتراك جميع الفروع خلال عام 2015 باستثناء فروع المحافظات الساخنة والمسيطر عليها من قبل المجاميع الارهابية لغايه تاريخه وهو ما يؤدي بالنتيجة الى احتمالية حدوث مخاطر قانونية ناتجة عن عدم الالتزام بالتعليمات.

وهذا ما يؤكد مشكلة البحث المتمثلة بضرورة الالتزام بما ورد بمقررات بازل لإدارة المخاطر المصرفية الالكترونية فضلا عن متطلبات اطار COBIT في ظل بيئة تقنية المعلومات مما ادى الى حدوث حالات تلاعب بالصكوك الالكترونية أدت الى ضياع الاموال العامة من قبل المعنيين بالنظام. **وهذا يثبت**

الفرضية التي بُني عليها البحث بان استيفاء مقررات لجنة بازل لإدارة المخاطر الصيرفة الالكترونية فضلا عن تنفيذ متطلبات أطار COBIT يؤدي الى الحد من مخاطر النظام ".

الاستنتاجات والتوصيات

يعرض هذا الفصل أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها الباحثان في الجانب النظري والتطبيقي من البحث.

الاستنتاجات

1. عدم مشاركة قسم التدقيق الداخلي في المصارف المشتركة بعملية فحص وتدقيق المعاملات التي تجري من خلال نظام مقاصة الصكوك الالكترونية(ACH).
2. عدم استحداث شعبة ادارة المخاطر المصرفية الالكترونية بقسم ادارة المخاطر في مصرفي الرشيد والرافدين / الفرع الرئيسي على وفق ارشادات بازل لإدارة المخاطر المصرفية الالكترونية.
3. ضعف البنى التحتية لتقانة المعلومات للمصارف الحكومية المشاركة بنظام مقاصة الصكوك الالكترونية(ACH) والتي ما زالت في طور الاكتمال.
4. ضعف دور البنك المركزي العراقي في تطبيق رقابة الالتزام على المصارف الحكومية المشاركة بالنظام المقاصة الالكترونية (ACH) في تطبيق تعليمات هذا البنك فيما يخص نظام مقاصة الصكوك الالكترونية.
5. عدم امتلاك البنك المركزي العراقي خطة طوارئ لمواجهة ازمات او الاعطال المفاجئة في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية(ACH).

التوصيات

1. تفعيل دور قسم التدقيق الداخلي في المصارف المشاركة بالنظام بعملية فحص وتدقيق المعاملات التي تجري من خلال نظام مقاصة الصكوك الالكترونية(ACH).
2. التأكيد على اهمية استحداث شعبة ادارة المخاطر المصرفية الالكترونية بقسم ادارة المخاطر في مصرفي الرشيد والرافدين / الفرع الرئيسي على وفق ارشادات بازل لإدارة المخاطر المصرفية الالكترونية.
3. تعزيز البنى التحتية لتقانة المعلومات للمصارف الحكومية المشاركة بنظام مقاصة الصكوك الالكترونية(ACH) والعمل على تطويرها.
4. العمل على تعزيز دور البنك المركزي العراقي في تطبيق رقابة الالتزام على المصارف الحكومية المشاركة بالنظام المقاصة الالكترونية (ACH) في تطبيق تعليمات هذا البنك فيما يخص نظام مقاصة الصكوك الالكترونية.
5. ضرورة امتلاك البنك المركزي العراقي خطة طوارئ لمواجهة ازمات او الاعطال المفاجئة في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية(ACH).

المصادر

اولا : الوثائق والتقارير الرسمية

الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الاخرى والخدمات ذات العلاقة ، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، الأردن ، 2010.

ثانيا : الكتب العربية

الجمال ، جيهان عبد المعز.(2014). المراجعة في البيئة الالكترونية .الامارات : دار الكتاب الجامعي .

الحداد ، وسيم محمد وشقيري ، نوري موسى ، محمود ابراهيم نور وصالح طاهر الزرقان .(2012). الخدمات المصرفية الالكترونية . عمان : دار الميسرة للنشر والتوزيع .

السيسي ، صلاح الدين حسن .(2011). الرقابة على اعمال البنوك ومنظمات الاعمال تقييم اداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية . القاهرة : دار الكتاب الحديث.

الشعيبي ، فؤاد قاسم مساعد قاسم .(2008). المقاصة في المعاملات المصرفية، بيروت . منشورات الحلبي، الطبعة الاولى .

طايل ، مصطفى كامل السيد .(2014).الصناعة المصرفية والعولمة الاقتصادية . القاهرة : الدار الجامعية .

قبال ، اشرف السيد حماد .(2013). المعاملات المصرفية والمدفوعات الالكترونية . الاسكندرية ، دار الفكر الجامعي.

ثالثا : الدوريات والابحاث

الغامدي ، ديما الغامدي .(2011). تطبيقات الحاسوب في الادارة . بحث منشورة فى الانترنت .

سلمان ، بشرى طالب .(2013). انظمة الدفع الالكتروني في العراق . بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي.

رابعا : الكتب الاجنبية

Goerge H.Bonder & William S.Hopwood.(2010). Accounting Information System.

Vijay Kumbhar.(2010). An Empirical Study Of Alternative banking and Its Impact On Customers.